

Distr.: General
6 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس
الأمن: فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

التقرير السادس والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن
التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى
التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/68/327/Add.9)، ويتضمن التقرير
الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في
الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد اجتمعت اللجنة
الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات
وإيضاحات إضافية اختتمت بردود خطية وردت في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٤٧/٦٨، على
تخصيص ما مجموعه ٦٠٠ ٨٢٦ ٥٩٦ دولار لميزانيات البعثات السياسية الخاصة الست
والثلاثين المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، ووافقت أيضا على خصم مبلغ
صافٍ مجموعه ٦٠٠ ٨٢٦ ٥٩٦ دولار من الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة



الرجاء إعادة استعمال الورق



والمطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثانياً - الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٣ - أنشأ مجلس الأمن، بقراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، فريقاً من خمسة خبراء على الأكثر لرصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. ثم مدد المجلس ولاية الفريق لفترة أخرى تنتهي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. بموجب قراره ٢١٣٤ (٢٠١٤)، وفيه اعتمد تدابير إضافية محددة الهدف. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الاحتياجات من الموارد المقترحة لفريق الخبراء، أفيدت اللجنة بأن الأمين العام عين أعضاء الفريق في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر الوثيقة S/2014/98)؛ وبأن الفريق يتألف من خبراء في المجالات الخمسة التالية: الأسلحة، والجماعات المسلحة، والشؤون الإنسانية، وشؤون المنطقة، والموارد الطبيعية/الشؤون المالية.

٤ - وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات الأولية لفريق الخبراء تُلبي، إلى حين نظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة، من خلال سلطة دخول في التزامات بمبلغ قدره ٨٤٦ ٥٠٠ دولار مُنحت إلى الأمين العام بمقتضى قرار الجمعية ٢٤٩/٦٨ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعرب اللجنة الاستشارية عن ارتياحها لكون الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء قُدمت في الوقت المناسب حال صدور الولايات المنبثقة عن قراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤).

٥ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن فريق الخبراء يتوقع منه، في تنفيذه لمهام ولايته، أن يلتمس تعاون الدول الأعضاء ومساعدتها وأن يلتمس كذلك تعاون ومساعدة المنظمات الإقليمية والاقتصادية، بالإضافة إلى شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات ذات الصلة (الفقرة ٢ من الوثيقة A/68/327/Add.9). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن فريق الخبراء سيستفيد من التعاون مع المنظمات وشتى أنواع الأفرقة ومما تقدمه من مساعدة، على النحو المبين.

٦ - وترد في الفقرتين ٣ و ٤ من تقرير الأمين العام افتراضات التخطيط المتعلقة بالاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق الخبراء. ويشير الأمين العام إلى أن هدف فريق الخبراء هو كفالة التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات الواردة في قراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) المتصلين بجمهورية أفريقيا الوسطى. ويرد في

الفقرة ٥ من التقرير ما يرتبط بذلك من إنجازات متوقعة ومؤشرات للإنجاز ومقاييس للأداء ونواتج مقررّة. وتمثل النواتج في تقارير تُقدم إلى مجلس الأمن؛ وإحاطات وتقارير مرحلية وتقارير عن التحقيقات تُقدم إلى اللجنة؛ ورسائل ترد من فريق الخبراء وتحقيقات يقوم بها الفريق.

٧ - وتبلغ احتياجات فريق الخبراء من الموارد لعام ٢٠١٤ ما مجموعه ١ ٤٧٦ ١٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتألف هذا المبلغ مما يلي: تكاليف وظيفتين اثنتين (وظيفة من الرتبة ف-٣ وأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٨٣ ٧٠٠ دولار)؛ وأتعاب أعضاء الفريق الخمسة (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) وتكاليف سفرهم الرسمي (٨٠٠ ٦٢٩ دولار)؛ وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (٤٠ ٣٠٠ دولار)؛ وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي (١٢٢ ٣٠٠ دولار). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الاحتياجات من الموارد المقترحة لفريق الخبراء، أفيدت اللجنة بأنه من المطلوب، تمشياً مع أشكال الدعم المقدم إلى جميع الأفرقة الأخرى العاملة عن بعد، أن يقدم المشورة الفنية والدعم إلى الخبراء موظف للشؤون السياسية وموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٨ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات التقديرية المتصلة بسفر الموظفين ترتبط أساساً بتقديم الدعم إلى الخبراء، وأن الاحتياجات التقديرية المتصلة بسفر الخبراء ترتبط أساساً بالتكليف الصادر بإعداد تقرير لمنتصف المدة وتقرير نهائي وبالحاجة إلى عقد المشاورات والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين في البلدان المعنية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الدعم اللوجستي والإداري لفريق الخبراء يُطلب، كلما أمكن ذلك، من مكاتب الأمم المتحدة أو بعثاتها. ويُقدّم هذا الدعم مجاناً ما دام أداؤه لا يرتب على المكتب المنفذ تكاليف إضافية، وتُحمل التكاليف الإضافية، إن وجدت، على فريق الخبراء. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة مجدداً على أهمية وضع تقديرات للتكاليف الإجمالية الفعلية المتصلة بهذه الأنشطة. وتأمل اللجنة أن تتضمن المقترحات المماثلة عن الاحتياجات من الموارد في المستقبل تقديرات أكثر دقة للتكاليف الإجمالية المتوقعة وأن يُدرج ما يقابلها من موارد في ميزانية كل مكتب معني أو بعثة معنية.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنها أفيدت من قبل بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحسين الكفاءة في إطار المجموعة الثانية من البعثات السياسية الخاصة، وتشمل هذه الجهود: (أ) زيادة استخدام طرق الاتصال البديلة إلى أقصى حد، وبخاصة التداول عن بعد بواسطة الفيديو، (ب) استعراض وترشيد التكاليف المتعلقة بالاتصالات عن طريق إرشاد

جميع الأفرقة التي تعمل عن بُعد إلى الوسائل التي تتيح خفض التكلفة دون المساس بالفعالية (انظر الفقرة ٩٣ من الوثيقة A/68/7/Add.10). وتأمل اللجنة أن يتوسع الأمين العام في تنفيذ تدابير زيادة الكفاءة هذه بحيث تُطبق على الحالات المشابهة ما دام ذلك ممكناً.

١٠ - وتنص ولاية فريق الخبراء، في جملة أمور، على أن يساعد الخبراء اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ٢١٢٧ (٢٠١٣) على تحسين وتحديث المعلومات عن قائمة الأفراد الذين ينتهكون التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٥٤ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بما في ذلك من خلال توفير معلومات الاستدلال البيولوجي. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استخدام معلومات الاستدلال البيولوجي في ميدان أنظمة الجزاءات لا يزال في مراحله المبكرة، وبأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستواصل دراسة الاحتياجات التقنية اللازمة لتوفير مثل هذه المعلومات.

ثالثاً - التوصية

١١ - إن اللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الحسبان تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على الميزانية البالغ قدرها ١٠٠ ٤٧٦ ١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، المقترحة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى عن الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

(ب) أن توافق على خصم مبلغ صافٍ مجموعه ١٠٠ ٤٧٦ ١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) من الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة والمأذون به في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.